المحاضرة الثامنة- المؤسسات الدينية التي تتوزع عليها الأوقاف:

1-أوقاف الحرمين الشريفين(مكة والمدينة): كانت أوقاف مكة والمدينة تشكل أغلب الأوقاف الخيرية أو الأهلية، وذلك للمكانة السامية والمنزلة الرفيعة التي خص بها سكان الجزائر البقاع المقدسة بالحجاز [1]، وكانت هذه الأوقاف تدار من قبل مجلس من أربعة أشخاص، وقد تتسع لأعضاء لآخرين، وكان على رأس هذا المجلس وكيل يعينه الباشا أيضا، كما كان لها وكلاء في المدن الجزائرية الأخرى، وكانت مؤسسة مكة والمدينة تدار بعض الأوقاف المحلية سواء كانت مالكية أو حنفية، وهي الأوقاف التي يؤول فائضها إلى فقراء المدينتين الشريفتين[2].

وبلغت هذه الأوقاف من الكثرة، إذ بلغت نسبتها في أواخر العهد العثماني ثلاثة أرباع الأوقاف الموجودة آنذاك، حيث كان عدد أوقاف الحرمين بمدينة الجزائر وضواحيها عشية الاحتلال الفرنسي يتراوح ما بين 1357 و 1558 ملكية عقارية[3]،

وهي كالتالي: 840 منزلا، 258 دكانا، 330 مخزنا، 82 غرفة، 03 حمامات، 11 كوشة، 04 مقاهي، فندق واحد، 57 بستانا، 62 ضيعة، 06 أرحية، 201 إيجار، ومما يذكر أن معظم هذه الأوقاف قد خرجت من أو ألحقت بمصالح الدولة الفرنسية بعد الاحتلال مباشرة[4].

والجدير بالذكر أن جزءا ضئيلا من عوائد أوقاف الحرمين كان لا يتجاوز 15000 فرنك سنويا، يرسل إلى البقاع المقدسة بواسطة أمير ركب الحجاز، أو يسلم لمبعوث

---

[1] نفسه، ص.156.

[2] سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج.1، ص.238.

[3] سعيدوني، **مرجع سابق**، ص.157.

[4] سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج.1، ص ص.238-239.

شريف مكة عند زيارته للجزائر، بينما ينفق الباقي على المحتاجين والفقراء وأبناء السبيل، أو يعطى كإعانة للمنتسبين إلى الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر، أو الوافدين عليها من الحجاز، كما يساهم في بعض الأحيان بجزء من عوائد أوقاف الحرمين في عتق المسلمين الذين وقعوا في الأسر، ومما يلاحظ أن أوجه صرف عوائد أوقاف الحرمين التي سبقت الإشارة إليها لا تتم في الغالب إلا بعد تسديد نفقات الصيانة وأجور الموظفين، إذ كانت مؤسسة الحرمين ملزمة بصرف منحة سنوية للموظفين القائمين بها، وبالإنفاق على ثلاثة مساجد حنفية بمدينة الجزائر وصيانتها[5].

ولمؤسسة الحرمين أهمية سياسية أيضا، فقد كانت تمثل وجه الجزائر للعالم الإسلامي، وكان ركب الحج الجزائري يحمل كل سنة كمية هائلة من النقود والذهب والفضة والألبسة وغيرها إلى فقراء مكة والمدينة، وفي حديثنا عن العلماء والأشراف، سنعرف أن إمارة ركب الحج كانت قضية معقدة تتدخل فيها السياسة والعلم والدين[6].

وكان لعواصم الأقاليم أيضا أوقاف خاصة بأملاك مكة والمدينة على غرار ما كان في مدينة الجزائر، وكان ركب حجيج كل إقليم يحاول أن يتفوق على نظرائه في الثروة والجاه، ومن أشهر من حمل صدقة مكة والمدينة من قسنطينة، بعد عبد الكريم الفكون، القاضي أحمد العباسي، وقد اشتهر الباي محمد الكبير بحبه للجاه والسمعة، فكان يهادي علماء الشرق، ولا سيما علماء مكة والمدينة، عن طريق ركب الحج، الذي كان ينطلق من عاصمته معسكر ثم وهران[7].

---

[5] سعيدوني، **مرجع سابق**، ص ص.157-158.

[6]سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج.1، ص.239

[7] سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج.1، ص.239.

2- أوقاف الجامع الأعظم وبقية المساجد الحنفية والمالكية الأخرى: تعتبر أوقاف الجامع الكبير وبعض الزوايا بالعاصمة، وأوقاف الجامع الكبير في قسنطينة ومعسكر وتلمسان والمدية من المؤسسات الغنية في المجتمع الجزائري [8]، وهي من حيث كثرة عددها ووفرة مردودها تحتل الدرجة الثانية بعد أوقاف الحرمين، ولعل هذا يعود أساسا إلى الدور الذي كان يلعبه الجامع الأعظم في الحياة الثقافية والدينية ولكثرة عدد المساجد المالكية في الحواضر الجزائرية الكبرى، ففي مدينة الجزائر مثلا بلغ عدد المساجد المالكية 92 مسجدا، كل مسجد خصصت له أوقاف تنفق عليه، وكان طليعة هذه الأوقاف الخاصة بالمساجد أوقاف المسجد الأعظم التي بلغت من الكثرة والضخامة، بحيث كانت تناهز 550 وقفا، تمثلت في الحوانيت والمنازل والضيعات والبساتين والمزارع وغيرها، ويعود التصرف فيها للمفتي المالكي، الذي يوكل أمور تسيير شؤونها إلى الوكيل العام، الذي يعاضده وكيلان، أحدهما متكلف بأوقاف المؤذنين، وآخر يهتم بأوقاف الجزائريين[9].

ونتيجة لضخامة أوقاف هذه الجوامع المختلفة، أصبحت وسائل للنفوذ والاثراء لمن يتولى وكالتها من العلماء ونحوهم، وقد كانت عائلة قدورة متولية وكالة أوقاف الجامع الكبير بالعاصمة مدة طويلة، واستطاع سعيد قدورة أن يبني زاوية ومدرسة من فائض أوقاف الجامع الكبير، ومن الزوايا كثيرة الدخل في الجزائر العاصمة زاوية الولي دادة، وزاوية أحمد بن عبد الله الجزائري، وزاوية عبد الرحمان الثعالبي، أما في قسنطينة، فقد كان للجامع الكبير أوقاف هائلة بلغ دخلها على عهد صالح باي 491 ريالا[10].

---

[8] نفسه، ص.243.

[9] سعيدوني، **مرجع سابق**، ص. 158.

[10] سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج.1، ص.243.

3-أوقاف سبل الخيرات: ينسب بعض الكتاب إنشاء مؤسسة سبل الخيرات إلى شعبان خوجة التركي سنة 999هـ/ 1584م، ولهذا اهتمت في غالب الأحيان بالمساجد الحنفية، مثل الجامع الجديد وجامع سفير وجامع دار القاضي، وجامع القصبة وجامع كتشاوة وجامع الشباولية [11]، ويعود أمر التصرف في أوقاف سبل الخيرات إلى المفتي الحنفي، الذي يقوم بالصلاة، ويتولى الإفتاء بالجامع الجديد(المسجد الرئيسي لأتباع المذهب الحنفي بالجزائر)، والذي أسس سنة 1660م[12].

وتعود أهمية أوقاف سبل الخيرات رغم قلة عدد المساجد الحنفية، وكون غالبية الجزائريين من أتباع المذهب المالكي إلى غنى الطائفة التركية وجماعة الكراغلة وبعض العائلات الحضرية المنتسبة للمذهب الحنفي، وهذا ما جعل عدد أوقاف سبل الخيرات يناهز 331وقفا، منه 119 ملكية عقارية و 212 عناء، توفر مدخولا سنويا يقدر بـ 180000 فرنك، وذلك قبل أن تتعرّض إلى ضغط الإدارة الاستعمارية، فتتضاءل إلى 175 وقفا في السنوات الأولى للغزو الفرنسي[13].

وكانت مؤسسة سبل الخيرات ذات نفوذ كبير في المجتمع والدولة، وذلك لأهمية الأوقاف التي كانت تتلقاها، والمنشآت التي كانت تشرف عليها، وهي التي كانت تحت إدارتها، كما كانت تقدم الصدقات للفقراء، وترعى حاجات المساجد التابعة لها[14].

---

[11] مريوش، **مرجع سابق**، ص.68.

[12]سعيدوني، **مرجع سابق**، ص.159.

[13] نفسه، ص.159.

[14]سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج.1، ص.238.

4-أوقاف الأولياء والمرابطين: يتولى الإشراف على هذه الأوقاف وكيل المرابطين، وتخصص مداخيلها لرعاية وصيانة أضرحة هؤلاء الأولياء الذين تكاثر عددهم، وتضخمت عائدات أوقافهم، لاسيما في مطلع القرن التاسع عشر ميلادي، حيث أصبحت مدينة الجزائر وحدها تضم أملاكا موقوفة على تسعة عشر واليا، يأتي في طليعتهم سيدي عبد الرحمان الثعالبي، الذي قدرت مداخيل أوقافه بستة آلاف فرنك، توزع على فقراء المدينة بنسبة تتراوح بين فرنك واحد وثلاث فرنكات للفقير[15].

وكان هذا النمو والتكاثر في أوقاف الأولياء ناتج عن تشجيع الحكام ورعايتهم بدافع الورع والتقوى والتقرب إلى الله، أو سعيا للحصول على تأييد ومعاضدة السكان المحليين، أو وفاء بنذر يضربها الحكام على أنفسهم حتى يرفعوا من معنويات الجنود والفرسان المشاركين في المحلات العسكرية، كالنذر الذي تعهد به حسين بن صالح باي قسنطينة سنة 1222هـ/ 1807م[16].

5-أوقاف الأشراف: يرجع ظهور فئة الأشراف إلى أوائل القرن الحادي عشر هجري(17م)، وهم من الفئات المتميزة في المجتمع الجزائري، ولهم أوقاف خاصة بهم، وهم أيضا من الفئات التي كانت تتعاطف مع العثمانيين، كما كان للأشراف نقابة خاصة بهم، ونقيب يسمى(نقيب الأشراف)، يتمتع بمكانة مرموقة لدى رجال الدولة والمجتمع، حتى أن مبايعة الباشا كانت لا تتم إلا بحضوره إلى جانب العلماء والديوان[17].

وينسب إلى جماعة الأشراف ما بين 200 إلى 300 أسرة، كانت تحظى بتقدير العامة ورعاية الحكام، الذين خصصوا بعض الأوقاف لرعايتهم، مثل الداي محمد

---

15 مريوش، **مرجع سابق**، ص.68.

16 نفسه، ص.68.

17 سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج.1، ص ص.241-242.

بقطاش، الذي أسس لفائدتهم زاوية عام 1121هـ/ 1709م، وقد عرفت هذه الزاوية بزاوية الأشراف التي خصصت لها أوقاف كثيرة قبل أن تتعرض للتصفية من قبل الإدارة الفرنسية عام 1832م[18].

6-أوقاف أهل الأندلس: كان مهاجرو الأندلس يعيشون وضعا خاصا في الجزائر قبل اندماجهم في المجتمع الجديد نهائيا، فقد كانوا في البداية لاجئين يبحثون عن أماكن للاستقرار و وسائل للعيش، وبتقادم الزمن استقروا في المدن الساحلية، كما أن بعضهم قد مارس التجارة والتعليم والصنائع المختلفة والزراعة[19].

إن هذه الأعمال لم تمنع من شعورهم بالحاجة إلى التضامن كفئة خاصة، لذلك أسسوا بتشجيع من السلطة التي كانت تتعاطف معهم عدة مؤسسات خيرية، كانوا يهدفون من ورائها إلى التضامن فيما بينهم من جهة، وإلى خدمة فقرائهم من جهة أخرى، فلقد أسسوا جمعية لهذا الغرض أشرفت بدورها على إقامة مسجد وزاوية ومدرسة خاصة بهم، وكانت هذه الجمعية الأندلسية مكونة من ستة أشخاص كلهم من المهاجرين الأندلسيين، وقد اشتروا دارا كبيرة، وحولوها بالبناء والإصلاح إلى المدرسة والمسجد المذكورين، وأوقف أغنياؤهم على ذلك الأوقاف التي بلغت حسب بعض الإحصاءات ستين مؤسسة وقف، وعينوا لذلك وكيلا، وهو الشيخ محمد الآبلي، وظلت هذه الجمعية الأندلسية وأوقافها الكثيرة إلى الاحتلال الفرنسي، الذي قضى على الجمعية واستولى على أوقافها[20].

7-أوقاف الجند والثكنات والمرافق العامة: خصصت كثير من الأوقاف للإنفاق على المعوزين من الجند وصيانة بعض الثكنات والحصون والأبراج، فضلا عن

---

18 سعيدوني، **مرجع سابق**، ص ص.159-160.

19 سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج.1، ص.239-240.

20 سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج.1، ص. 240.

العديد من المرافق العامة الأخرى كالعيون والسواقي والصهاريج والآبار، وقد خصص لكل مصلحة من هذه المرافق العامة وكيل خاص يرعى أوقافها ويتعهد شؤونها مثل وكيل العيون والسواقي، الذي كان مدخوله السنوي من الأوقاف التي يشرف عليها يبلغ 150000 فرنك في السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي[21].

وفي الأخير يمكننا القول من خلال هذا العرض عن مؤسسة الوقف في العهد العثماني أن نستنبط النقاط الآتية:

لم تعرف الأوقاف توسعا ملحوظا وانتشارا واسعا بالجزائر إلا أثناء العهد العثماني، وسيما منذ أواخر القرن 18م وأوائل القرن 19م، وقد ساعدها على ذلك انتشار الروح الدينية وسياسة الحكام، وتأثير رجال الدين والمرابطين[22].

بفعل عوائد الأوقاف تمكن حكام الجزائر من الأتراك أن يجدوا حلولا ملائمة لتسيير بعض المصالح التي لم يكن لها دخل محدد ينفق عليها، مثل الشؤون الثقافية التي ما كان لها أن لولا مداخيل الأحباس التي كانت تساهم بنفقات الدراسة وسد حاجة طلاب العلم، وتتكفل بأجور المدارس والقائمين على شؤون العبادة بالمساجد والزوايا والمدارس، وتوفر وسائل الصيانة الضرورية لمراكز العبادة والدرس مع كثرتها بالجزائر[23].

عملت الأوقاف على تماسك الأسرة الجزائرية بعد أن حفظت لها مصدر رزقها، وأبقتها بعيدا عن أطماع الحكام وسوء تصرف الورثة، وبذلك استطاعت مؤسسة

---

[21] سعيدوني، **مرجع سابق**، ص.160.

[22] مريوش، **مرجع سابق**، ص.58.

[23] مريوش، **مرجع سابق** ، ص.58

الأوقاف أن تحافظ على الانسجام الثقافي الثقافي لشرائح واسعة من المجتمع، وأن تقوي تلاحمها الجماعي[24].

---

[24] نفسه، ص ص.58-59.